مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي
ISSN 1112-9255
المجلد5،العدد2 – ديسمبر 2018
OEB Univ. Publish. Co.

التقييم المالي للبنوك باستخدام مؤشرات نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS

–دراسة حالة بنك الخليج الجزائر–

Financial assessment of banks using CAMELS indicators
- Case study of Gulf Bank Algeria -

ط.د. صليحة عماري[*]، جامعة عنابة، الجزائر.
amarisaliha@yahoo.com
أ.د. علي بن ثابت ، جامعة عنابة، الجزائر.
bentabetmg@yahoo.fr

تاريخ التسليم:(2018/05/09)، تاريخ التقييم:(2018/06/08)،تاريخ القبول:(2018/06/10)

ملخص :

إن تشخيص الوضع المالي للبنوك بأي دولة وتقييمه بفعالية وتحديد جوانب القصور بها، يعد من السبل الهامة للرقي بهذا القطاع وتطويره، لذلك فان هذه الدراسة تهدف إلى التعرف على الوضعية المالية لبنك الخليج الجزائر باستخدام مؤشرات نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELSقصد تشخيص وتقييم الأداء المالي له، حيث وبموجب هذا الأخير يعطى للبنك تصنيف : التقييم المالي، نظام التقييم CAMELS، عناصر نظام CAMELS، بنك الخليج الجزائر مركّب مبني على تقييم وتصنيف ستة عناصر رئيسية تتعلق بظروف البنك المالية والتشغيلية مع الأخذ بعين الاعتبار كل من حجم البنك، درجة تعقيد نشاطاته والمخاطر التي تعترض نشاطاته، وتتمثل هذه العناصر في: كفاية رأس المال، جودة الأصول، سلامة الإدارة، الربحية ، السيولة ودرجة الحساسية لمخاطر السوق، ولقد توصلت هذه الدراسة إلى توفر العديد من نقاط القوة ببنك الخليج الجزائر، كما كشفت الدراسة عن وجود جوانب ضعف بالبنك والتي يجب تقليصها للنهوض به.

الكلمات المفتاحية: التقييم المالي، نظام CAMELS، مؤشراتCAMELS، بنك الخليج الجزائر.

Abstract :

The diagnosis and the efficient evaluation bank's of any country is considered as the most important ways used for its development and progress.

Therefore, The aim of this study is to identify the financial situation of the Gulf Bank Algeria relying on a set of US banking evaluation system CAMELS. This latter gives each bank a complex rating based on the evaluation and the classification of six major elements related to the financial and the operating conditions of the bank taking into consideration all of the bank's size, the complexity of its activities and the risks that can face its activities. These elements are: Capital Adequacy, Asset Quality, Management, Earning, Liquidity, Sensitivity To Market Risk.

The study has found that the Gulf Bank Algeria has many strengths which their exploitation was not sufficient and didn't reach the requested level. It revealed also some weaknesses that must be reduced for its promotion and development.

Keys World: financial evaluation, banking evaluation system CAMELS, CAMELS elements, Gulf Bank Algeria.

[*] المؤلف المراسل: **صليحة عماري** ، الإيميل: **amarisaliha@yahoo.com**

المقدمة:

تلعب عملية تقييم نشاط البنوك دورا مهما في الحفاظ على متانة وسلامة النظام البنكي لاسيما في ظل تنامي أعمال المؤسسات البنكية واتساع حجم مخاطرها، وتوجد العديد من النماذج التقييمية التي يعتمد عليها كآلية للإنذار المبكر وكأداة للرقابة تستخدم للكشف عن نقاط القوة والضعف لدى البنوك بهدف التنبيه عن أي عارض يعترض نشاط هذا النوع من المؤسسات قبل استفحاله وتفاقمه.

ونظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS يعتبر أحد هذه النماذج المهمة التي يعتمد عليها في تقييم نشاط أي بنك، وذلك لارتكازه على ست مؤشرات أساسية في عمل البنوك هي: كفاية رأس المال، جودة الأصول، سلامة الإدارة، الربحية، السيولة ودرجة الحساسية لمخاطر السوق، وعليه فتطبيق هذا النظام في أي عملية تقييمية يشترط فهم دقيق وواضح لكل هذه المؤشرات، ويتطلب توفر المعلومات التي تدخل في حساب كل مؤشر من المؤشرات الست السابقة، وذلك حتى تساعد عملية تطبيقه على اكتشاف أوجه الخلل المالي في نشاط المؤسسات البنكية قبل وقت مبكر، وتسمح بقياس سلامة الأداء البنكي وتطويره بما يضمن استمرارية البنك ويرفع من قدرته التنافسية، ويتيح له فرصة عدم التعرض لمشاكل مالية قد تؤدي بها للانهيار أو الإفلاس.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى التعرف على المعايير المعتمد عليها في تقييم نشاط البنوك وإبراز مكانة نظام CAMELS ضمنها، وذلك من خلال محاولة إلقاء الضوء على مكونات هذا النظام والاستفادة منها في تقييم نشاط بنك الخليج الجزائر حتى تسهل عملية فهم أحد أبرز المداخل الشائعة في تقييم أداء البنوك وهو نظام التقييم المصرفي الأمريكي وذلك بالوقوف على أهم مزاياه وتحديد أبرز عيوبه.

إشكالية البحث: في ظل ما خلفته التطورات المالية والبنكية التي شهدتها البيئة البنكية العالمية ابان بزوغ العولمة وحتى وقتنا الحالي من تغيرات في بنية نشاط البنوك، وارتباط إمكانية نمو هذه الأخيرة بارتفاع درجة تعرضها للمخاطر البنكية، فان عملية تقييم النشاط البنكي والبحث عن نماذج تقييمية ناجعة أصبحت غاية كل بنك والأطراف المستفيدة من ذلك. وانطلاقا مما سبق فان إشكالية البحث تتمحور حول السؤال التالي: **ما مدى مساهمة نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS في تحديد سلامة وكفاءة أي بنك؟**

فرضية البحث: في ضوء إشكالية البحث وأهدافه يمكن صياغة الفرضية التالية:

يمتلك نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS بفعل اعتماده على المؤشرات الأساسية الموضحة للنشاط البنكي القدرة الكافية على تحديد مدى سلامة الوضعية المالية لأي بنك من عدمها.

منهج وأدوات البحث: اعتمدنا في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال القيام بجمع المعلومات، تنظيمها، وتحليلها بما يتماشى ومتطلبات البحث، وذلك باستخدام العديد من الأدوات منها:

– الاستعانة بالدراسات السابقة والملتقيات والمؤتمرات التي ناقشت المواضيع المرتبطة بهذه الدراسة.

– الموقع الالكتروني لبنك الخليج الجزائر والمؤسسات المساهمة فيه وكذا التقارير السنوية لبنك الخليج الجزائر.

المحور الأول: مفهوم قيمة البنك وطرق تقييمه:

1– مفهوم قيمة البنك وتقييمه: تستند قيمة البنك بقدرته على حماية إيراداته ونموها وتوليدها وذلك من خلال الحد من مخاطر المحافظ الائتمانية عن طريق تنويع تركيبتها بهدف تحسين القيمة للملاك وحملة الأسهم من جهة والمحافظة على قيمة البنك من جهة أخرى، ومنه فقيمة بنك معين هي عبارة عن مقياس للثروة وتشير إلى مقدار ما تدره وحدات الأعمال من ثروة للملاك أو حملة الأسهم، كون أن الهدف الأساسي لإدارة البنك هو تعظيم ثروة المساهمين ويعني ذلك زيادة القيمة السوقية للأسهم العادية، وبالتالي فالقيمة السوقية للبنك هي عبارة عن كمية الأرباح المضافة إلى رأس المال، أي القيمة السوقية لأسهم البنك المعلنة التي هي عبارة عن حاصل ضرب عدد الأسهم المتداولة بسعر السوق الجاري للسهم الواحد (عثمان،2008، ص ص 34،35)، وتنحصر العوامل المؤثرة في قيمة البنك والمتمثلة أساسا في الدخل الصافي (الربحية) في(جمال، غادر،2013، ص ص 42، 43):

* **العوامل الخاضعة للسيطرة من قبل إدارة البنك:** أي أنها تلك العوامل التي تستطيع إدارة البنك التأثير فيها وتشمل مزيج الأعمال (مثل التوجه نحو التجزئة أو الجملة) وتحقيق الدخل (الهامش الصافي للفائدة، أجور الخدمات البنكية والأرباح من التداول بالأوراق المالية، نوعية القروض، السيطرة على بعض المصروفات).

* **العوامل غير الخاضعة للسيطرة (أو العوامل الخارجية):** التي تؤثر كذلك في أداء البنك فتضم مستوى أسعار الفائدة والظروف الاقتصادية العامة والبيئة التنافسية التي ينشط فيها البنك، وعلى

الرغم من أن البنوك لا تستطيع السيطرة على هذه العوامل فانه يمكن أن تجعل خططها مرنة بحيث أنها تستجيب لها.

إن تقييم بنك ما هو بمثابة إصدار حكم حول الوضعية الحالية والمستقبلية له، بمعنى انه إذا أخذنا بالزمن في الاعتبار عند تحديد أنواع التقييم نجد أن هناك تقييم تاريخي، تقييم حاضر وتقييم مستقبلي، وبالتالي فان عملية التقييم بمختلف أشكالها تتطلب إجراء تشخيص دقيق بغرض الحصول على كافة المعلومات الضرورية لذلك، فعملية التقييم ارتبطت بالكثير من الأعمال التي يجب أن تتم وبتوفر البيانات والمعلومات التي سيتم الاعتماد عليها فيها، خاصة ما يتصل بالجوانب الأساسية التي سوف تعتمد عليها الدراسات العميقة، وبصفة خاصة ما يتصل بالاتجاهات المستقبلية التي سيكون عليها البنك في المستقبل، فالحقائق الحاضرة قياس عملياتها تختلف من باحث إلى أخر ومن فترة تاريخية لأخرى، وهي جميعها مؤثرة على هذا التقييم الذي يتم ويحدث والذي يعنى بتحديد القيمة العادلة للبنك وهي القيمة الحقيقية لكافة أصوله، والتي اختلف العديد من خبراء التقييم في تحديدها، سواء كانت القيمة المحاسبية، وهي التي تتحدد عليها جملة أصول البنك مادية كانت أو معنوية وكذلك جملة خصوم البنك سواء كانت طويلة الأجل، متوسطة الأجل أو قصيرة الأجل، أو كانت قيمة اقتصادية تشمل العديد من الجوانب الاقتصادية الحاكمة لعملية التقييم ومقدار العمل الاقتصادي الراهن والمستقبلي، وتصورات العائد المستقبلي المتوقع، أو القيمة المالية بعناصرها التمويلية المختلفة، وحجم التدفقات النقدية المتوقعة، ومقدار الأرباح المترتبة على هذا القرار، والقيمة الإدارية لهذا التقييم، ومقدار ما يستطيع هذا التقييم حصره إداريا وإدخال عناصره في هذا العمل، سواءا في ارتباطاته العامة أو الخاصة، ومقدار الدخل الذي سيحققه هذا البنك، وكذلك التقييم الاجتماعي ومقدار ما يحظى به البنك من اهتمام من المجتمع ومقدار ما سيقوم به من عمليات اجتماعية ستقدم إلى أفراد المجتمع، ويأتي في النهاية التقييم الفني للأصول والموجودات الخاصة بالبنك وفي هذا الإطار تتحدد قيمة البنك سواء كانت قيمة حاضرة فورية يتم دفعها أو كانت قيم تتوزع عبر الزمن وتستمر باستمرار البنك (الخضيري، 2009، ص ص 205، 206).

2- طرق تقييم البنوك : حسب محمد داود عثمان أن أكثر النماذج استخداما وشيوعا في تحديد القيمة الحقيقية للبنك هي (عثمان، 2013، ص244):

1- نموذج خصم الأرباح الموزعة: هذه الطريقة في التقييم تعكس قيمة البنك بأنها القيمة الحالية للتوزيعات المستقبلية، أي إيجاد القيمة الحالية للأرباح المتوقع توزيعها مستقبلا لكل سهم، فالتقديرات المتوقعة لمستويات وتوقيت الأرباح المستقبلية لا يمكن القيام بها إلا عندما تبنى على معلومات جيدة حول الأحداث الاقتصادية.

2- نموذج خصم الأرباح غير العادية: تعتمد هذه الطريقة في مجال تقييم البنك على مجموع القيمة الدفترية للبنك، بالإضافة إلى القيمة المخصومة للإيرادات المستقبلية المتوقعة فوق العادية والتي تعكس إمكانيات الشركة للنمو المستقبلي، ونظرا إلى وجود علاقة مابين توزيعات الأرباح على المساهمين وبين الأرباح المحققة يمكن تقدير القيمة الدفترية لحقوق المساهمين أول الفترة مضافا إليها صافي قيمة الدخل المتوقع مطروحا منها الأرباح المقرر توزيعها نهاية الفترة، وتقدر قيمة الأرباح فوق العادية بصافي الدخل المعدل بطرح معدل خصم أدوات الملكية المضروب بالقيمة الدفترية بداية الفترة، لذلك فان تلك الأرباح تعكس حقيقة أن المحاسبين لا يعترفون بكلفة الفرصة البديلة لاستخدام الموارد المالية، ومن خلال ما سبق نستنتج أن البنك الذي يحقق أرباحا اعتيادية فقط، أي الذي لا يستطيع تحقيق عائد على الاستثمار أعلى من الاعتيادي في السوق، فان المستثمر لن يدفع ثمنا للسهم إلا بما يساوي القيمة الدفترية له، لذلك حتى يستطيع البنك أن يحقق قيمة له بالسوق أعلى من قيمته الدفترية يجب أن يحقق أرباحا فوق الاعتيادية ، حيث أن قيمة السهم في السوق تعكس كلفة صافي أصول البنك بالإضافة إلى صافي القيمة الحالية للأرباح الاعتيادية.

3- التقييم بالاستناد إلى مضاعفات السعر: تقوم على استخدام المقاييس الحالية للأداء، أو مؤشر يعكس التنبؤ بالأداء، وبعدها يتم اختيار مضاعف سعر لبنك مشابه افتراضيا، ونتيجة ربط المؤشر ومضاعف السعر نحصل على قيمة تقديرية للبنك، وهذه الطريقة لا تحتاج إلى آلية تنبؤ وإنما تعتمد في طبيعتها على المقارنة الأفقية لبيانات البنك.

4- نموذج خصم التدفقات النقدية: وهو من أكثر النماذج شهرة، كما أنه اشتق من النموذج الأول حيث أعيد صياغة الأرباح الموزعة بقيمة التدفقات النقدية، ويتوقف هذا النموذج على تقدير التدفقات النقدية المتوقعة لسنوات قادمة متعددة، ليتم خصمها بسعر تكلفة رأس المال المقدر للبنك وبذلك يتم التوصل إلى القيمة الحالية المقدرة للبنك.

المحور الثاني: المعايير المتعلقة بتقدير قيمة وأداء البنوك:

1- **تطور المعايير المتعلقة بتقدير قيمة وأداء البنوك:** لقد تطورت المعايير المتعلقة بتقدير قيمة وأداء البنوك من حيث الشكل والنوع ، كما اتسمت بالحركية والتجدد لذلك فان كل فترة ولها معاييرها الخاصة في تقييم الأداء وتقدير القيمة، فإلى غاية السبعينات اهتمت هذه المعايير بحجم المؤسسة معبرة عنه بـ: قيمة الأصول ورقم الأعمال، ثم بعدها اعتمدت معايير الأداء أساسا على العوائد المحاسبية وذلك خلال الفترة من 1970 وحتى 1980، وهو الأمر الذي منح هذه المعايير الطابع المحاسبي حيث أعتمد حينذاك على الأرباح الصافية والأرباح الصافية للسهم وربحية السهم لسعره،

أما بالفترة الممتدة من 1980 وحتى 1990 كان الأساس المعتمد عليه في التقييم يرتكز على "قيمة السيولة المولدة" والتي تقاس بالمعايير ذات الارتكاز الرئيسي على التدفقات النقدية كالتدفقات النقدية المخصومة، وصافي القيمة الحالية(بريكة، مسعي، 2009، ص 12)، ولقد استمرت هذه النظرة إلى غاية 1995 أين بدا التحول نحو الاهتمام بمعايير المردودية نظرا لكون المعايير المحاسبية ذات الصلة بالأرباح لا تعطي صورة واضحة حول إمكانات المؤسسة ومدى قدرتها في تحقيق نتائج عوائد بقدر يفوق قيمتها المحاسبية فضلا عن عدم نفعية المعايير ذات الصبغة المحاسبية في فترات التضخم(دادان، 2006 ص 43)، أي بعد أن تفطنت النظرية المالية للمعايير المحاسبية ذات الصلة بالمردودية سواءا تعلق الأمر بالأموال الخاصة أو بالأصول الاقتصادية أم بتدفقات عوائد الاستثمار وهذا ما يفسر بأن هذه الفترة مزجت بين البعد المحاسبي دون إهمال للبعد المستقبلي كأسلوب لقياس الأداء وتقدير القيمة(دادن ، 2007/2006، ص 48)، وفي نفس السياق تداركت النظرية المالية أهمية ومدلول المعايير الاقتصادية جنبا وموازاة مع المعايير السوقية (البورصية) نظرا لما تتسم به هذه المعايير من قوة وتفسير للبيئة الاقتصادية والضوابط السوقية التي تحكم المؤسسة، الأمر الذي يوضح أن المؤشرات الاقتصادية أخذت بعين الاعتبار الضوابط والوسائط الخارجية التي تواجهها المؤسسة في محيطها الخارجي وذات التأثير الفعّال على مركزها الداخلي بالإضافة إلى الوسائط الداخلية ذات الصلة المباشرة بسوق البورصة ألا وهي قيمة المؤسسة الناتجة عن الثروة الداخلية والمتراكمة(دادان عبد الغني، (2006)، ص 44).

وعليه فان مطلع التسعينات اتسم بتبلور فكرة خلق القيمة وبتوجه العديد من المؤسسات نحو تطبيق المعايير الحديثة لتقدير القيمة، والتي تمثلت في العائد على الاستثمار، القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة، العائد الإجمالي على القيمة الدفترية والعائد الإجمالي للسهم بالإضافة إلى نسبة توبين، أما انطلاقا من سنة 2000 وحتى يومنا فانصب الاهتمام على مفهوم خلق القيمة في إطار التنمية المستدامة وفيه تبحث المؤسسات عن تعريف للرافعة التي تسمح بخلق القيمة وتجعل مجموعة من الأفراد والشركاء في الخدمة (بريكة، مسعي ، 2009 ص 12).

2- تصنيف المعايير المعتمد عليها في قياس وتقدير قيمة البنوك: إن تصنيف المعايير المعتمد عليها في قياس وتقدير قيمة البنوك يكون بناءا على ثلاث مرتكزات هي(دادن ، 2007/2006: ص 47):

- ❖ خاصية السهولة والتداول والاستيعاب.
- ❖ تأثيرات الأسواق وطبيعتها المحاسبية.
- ❖ التأثيرات الاقتصادية والبورصية.

وعلى ضوء ما تقدّم نجد أن المعايير المعتمد عليها في تقييم الأداء وتقدير القيمة ثلاثية الأبعاد، حيث نجد :

أ- **معايير ذات بعد محاسبي:** تعد المعايير ذات البعد المحاسبي من أكثر الأدوات استخداما في التقييم المالي لوضعية البنوك، وذلك لما تتوافر عليه من خصائص تجعلها قادرة وبدرجة كفؤة على تقييم أداء البنوك، وهو ما يسهل من عملية استخدامها كآلية للحصول على معلومات مالية تمثل جوهر العمل البنكي، وأهم هذه المعايير هي:

1- معدل العائد على الأصول: (ROA) (الربيعي، راضي، 2011، ص ص، 148-149): تشكل الأصول أساس دخل أو عائد العمليات التشغيلية في البنك، اذ يتناسب اجمالي العائد طرديا مع حجم الأصول المستثمرة في القروض والاستثمارات البنكية ويعبر عن العائد لفترة زمنية معينة (سنة واحدة) بالغلة الاجمالية لاستغلال البنك ما لديه من أصول ومدى الكفاية التي يتمتع بها في استغلالها واجمالا يقاس معدل العائد على الأصول وفقا للصيغة التالية:

العائد على الأصول= صافي الربح بعد الضريبة/ متوسط مجموع الأصول.

ويمكن احتساب معدل العائد على الأصول بضرب هامش صافي الربح بعد الضريبة في معدل دوران الأصول (الإيرادات/ الأصول).

العائد على الأصول= (صافي الربح بعد الضريبة / الإيرادات) *(الإيرادات/ متوسط اجمالي الأصول)

ويقيس معدل العائد على الأصول مدى كفاءة إدارة البنك وقدرته على تحقيق أرباح صافية من توظيف أصول البنك في القروض والاستثمارات وهو يعد مقياسا كليا ومعبرا عن أداء البنك.

2- معدل العائد على حقوق الملكية (ROE): يقيس هذا المعيار نسبة العائد على حق الملكية ما يحصل عليه المالكون من استثماراتهم لأموالهم من نشاطات البنك، وارتفاع هذه النسبة يدل على كفاءة إدارة البنك وأيضا يدل على المخاطرة العالية الناجمة عن زيادة الرافعة المالية (درجة اعتماد البنك على الاقتراض)، وانخفاضها يشير الى اعتماد البنك تمويلا متحفظا بالقروض، وتقاس بتطبيق المعادلة التالية(طالب، المشهداني، ص81):

العائد على حقوق الملكية= صافي الربح بعد الضريبة/ معدل حقوق الملكية

أو:

العائد على حقوق الملكية = (معدل اجمالي الأصول/ معدل اجمالي حق الملكية)*(صافي الربح/ معدل اجمالي الأصول)

ويسمى هذا العائد أحيانا العائد على القيمة الصافية وللدلالة على أهمية هذا العائد فليس من المبالغة القول ان المستقبل الوظيفي لأي مدير يعتمد على مدى تحقيقه لهذا العائد (سامر جلدة، ص176).

ب- معايير ذات بعد اقتصادي: ونذكر أهمها في:

القيمة الاقتصادية المضافة: وهي تمثل الدخل المتبقي بعد طرح تكلفة الأموال (متضمنة أموال الملكية)، فأموال الملكية لها تكلفة حيث أن الأموال التي تركها الملاك بالمؤسسة كان يمكن استخدامها في استثمارات خارجية وكان من الممكن أن يحققوا عائدا من ورائها، وهذا يعني أن الملاك ضحوا بفرصة استثمار أموالهم في استخدامات أخرى عندما تركوا بعض حقوقهم المالية داخل المؤسسة لإعادة استثمارها(الحناوي، قرياقص، ص94).

القيمة السوقية المضافة: تعرف بالاختلاف بين السعر السوقي للسهم العادي المدرج في سوق الأوراق المالية والقيمة الدفترية المعدلة للدين وأسهم الاستثمار في المؤسسة ويتم حسابها(كاظم، 2013، ص 410):

القيمة السوقية المضافة = سعر السوق للأسهم العادية – رأس المال المستثمر.

ويمكن استخدام هذا المؤشر لعمل مقارنة أداء بين المؤسسات كون هذا المقياس معدل بالنسبة للمخاطرة، فعملية مقارنة الأداء هنا ضمن موازنة المستثمرين الأداء والمخاطرة له مؤشراته على القيم السوقية لأسهم المؤسسات، وتمثل القيمة السوقية المضافة الفارق بين القيمة السوقية لسعر السهمn في السنة t وبين القيمة الدفترية له (الدباس، ص68).

جـ- معايير ذات بعد مالي (سوقي): تعتبر نسبة Q لجيمس توبين (James Tobin) من بين أهم المؤشرات التي تهتم مباشرة بالقيمة السوقية وتقارنها مع القيمة المحاسبية لإبراز خلق القيمة التي تكون في السوق أو التي تتحقق فيه، حيث تعطى هذه النسبة بالعلاقة التالية(بريكة ، مسعي، ص19):

Q = القيمة السوقية للمؤسسة (Valeur de marché de l'entreprise)/ قيمة استبدال الأصول (Valeur de remplacement des ses actifs)

ولقد قدم جيمس توبين نموذج Tobin'sQ كمؤشر للتنبؤ بالربحية المستقبلية للاستثمار، وانطلاقا من كونه عبارة عن نسبة للقيمة السوقية للمؤسسة على القيمة الاستبدالية لها أو تكلفة

الاستبدال، فقد أصبح يمثل أداة تستخدم كمؤشر على أداء المؤسسات في مجال الاقتصاد والتمويل، كما انه من مزايا استخدام هذا النموذج هو الحد من التشوهات والاختلافات بفعل القوانين الضريبية والمحاسبية لأنه يعتمد على القيمة السوقية لرأس مال المؤسسة الذي يشمل عوامل الخطر والربحية لها في المستقبل، كما أنه يعتبر من أفضل معايير قياس أداء المؤسسة مقارنة بالمعايير ذات البعد المحاسبي، ناهيك عن أنه يمكن حسابه بسهولة بناءا على المعلومات المحاسبية والمالية المتاحة في القوائم المالية، كما أن نموذج Tobin'sQ يستخدم لشرح نتائج مختلفة فهو مقياس بديل لأداء المؤسسة والقيمة العادلة للعلامة التجارية والعائد من توظيف الأموال ومقياسا للموارد غير الملموسة وكذلك معيارا لقيمة الأصول، كما أنه يعتمد عليه في تحليل وتقييم أداء المؤسسات حاليا(النعيمي، 2012، ص 24).

وجاءت نسبة توبين لربط القيمة السوقية لرأس المال بالتكلفة الاستبدالية للأصول الملموسة المرتبطة بها، حيث تمّ تعريف رأس المال بأنه مجموع عناصر حقوق الملكية، بالإضافة إلى عناصر التمويل الأخرى للمؤسسة من غير حقوق الملكية، وعليه فهذه النسبة تتضمن مفهوما منطقيا، حيث أنه كلما ارتفع العائد الحقيقي على الاستثمار، ينعكس ذلك بقيمة أكبر على نسبة توبين (Q)، وضمنيا تستجيب النسبة للتغير في الأسعار، وقد تغلبت هذه النسبة على الكثير من المشاكل المرتبطة بنسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية وذلك باستخدام القيمة الاستبدالية للأصول، لقياس القيمة المتولدة للمؤسسة كون نسبة توبين تعكس التغير في الأسعار، بحيث لو استطاعت المؤسسة تحقيق معدل عائد على استثمارها مساويا لمعدل تكلفة رأس المال، فان نسبة التنبؤ بالربحية المستقبلية للاستثمار (نسبة توبين) نظريا يجب أن تساوي واحد صحيح (عثمان، 2008، ص39).

المحور الثالث: نظام التقييم المصرفي الأمريكي كأنموذج فعال لتقييم البنوك:

لقد عملت السلطات الرقابية بانتظام في الولايات المتحدة الأمريكية على تقييم الحالة المالية العامة لكل بنك والمخاطر المعينة التي يواجهها وذلك من خلال عمليات الفحص التي تقوم بها للتقارير الدورية، ويقوم المنظمون الفيدراليون بتصنيف البنك وفقا لنظام ترتيب موّحد للمؤسسات المالية والذي يحتوي على خمسة أنواع عامة من الأداء تحت اسم CAMEL، حيث يشير كل حرف من هذه الكلمة إلى نوع محدد، حيث يقوم على معايير رقابية تغطي خمس محاور رئيسية في البنك وهي:

كفاية رأس المال (Capital Adequany)، جودة الأصول (Asset Quality)، الإدارة (Management) الربحية (Earning)، والسيولة (Liquidity).

ولقد أضيف مقياس سادس وهو حساسية مخاطر السوق (Sensitivity To Market Risk) وهكذا أصبح يطلق عليه CAMELS(عبد العال، 2011، ص ص 103،104)، ويعرف هذا الأخير بأنّه: "نظام رقابي موحد فعال لتقييم أداء البنوك لتحديد جدارتها المالية، من خلال تشخيص نقاط قوتها وضعفها بالاعتماد على ستة عناصر جوهرية لتمكين السلطة الإشرافية من التدخل لتصحيح الأوضاع المالية وحماية السلامة المالية في القطاع البنكي(جعدي، 2014/2013، ص 120).

تتراوح درجات التصنيف بنظام التقييم المصرفي الأمريكي مابين **التصنيف 1** وهو الأفضل إلى **التصنيف 5** وهو الأسوأ كالأتي(بوصافي، كمال وشياد، فيصل، 2010، ص6):

التصنيف 01: قوي. التصنيف 02: مرضي. التصنيف 03: معقول

التصنيف 04: هامشي. التصنيف 05: غير مرضي.

حيث تفسر هذه التصنيفات وفقا للجدول التالي:

جدول رقم 01: تصنيفات CAMELS وتفسيراتها.

سلم التقييم	مجال التقييم	تحليل التقييم	تفسير تحليل التقييم
01	[1.0 - 1.4]	قوي	- الموقف سليم من كل النواحي وبالتالي لا يطلب اتخاذ أي إجراء رقابي.
02	[1.6- 2.4]	مرضي	- الموقف سليم نسبيا بفعل وجود بعض القصور لذلك يجب معالجة السلبيات
03	[2.6- 3.4]	معقول	- يظهر نقاط القوة والضعف لذلك وجب رقابة ومتابعة مستمرة.
04	[3.6- 4.4]	هامشي (خطر)	-هناك خطر قد يؤدي إلى الفشل ولذلك وجب برنامج إصلاح ومتابعة ميدانية
05	[4.6- 5.0]	غير مرضي	- الموقف خطير جدا ووجب رقابة دائمة.

Source: -Abdul Awwal Sarker, **Camels Rating System In the Context Of Islamic Banking**: A Proposed "S" For Shariah Framework,

- زيتوني عبد القادر، **دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك**، ص 5، http://www.kantakji.com/banks ، بتاريخ 19.12.2015، الساعة: 07:22.

فإذا كان متوسط تصنيفات مكونات CAMELS يقع ضمن المجال [1.0 - 1.4] فتصنيف البنك قوي وليس عليه اتخاذ أي إجراء مادام موقفه سليم، أمّا إذا كان يقع ضمن المجال [1.6-2.4] فهذا يعني أن تصنيفه مرضي وعلى البنك معالجة السلبيات وبعض القصور الموجود حتى يتفادى النسبية في سلامة موقفه، في حين أنّه إذا انتمى متوسط تصنيفات مكونات CAMELS

للمجال [2.6– 3.4] فهذا يعني أن تصنيف البنك معقول ووجب عليه رقابة ومتابعة مستمرة، وإذا وقع متوسط هذه التصنيفات ضمن المجالين [3.6– 4.4] و [4.6– 5.0] فان تصنيف البنك يكون هامشي بالأول وعليه وضع برنامج إصلاح ومتابعة ميدانية لوجود الخطر وغير مرضي بالثاني وبالتالي فموقف البنك هنا يصبح خطير جدا ووجب عليه إحداث رقابة دائمة.

وعليه فنظام التقييم المصرفي الأمريكي يتسم بأنه نظام يصنف البنوك وفق معيار موّحد لأسلوب كتابة التقارير ومختصر لزمن التقييم بارتكازه على ستة مؤشرات رئيسية، كما أن اعتماده على التقييم الرقمي يقلل من حجم التقارير ويزيد من مصداقيتها، ناهيك عن أنه واضع لتصنيف شامل للنظام البنكي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقيا لكل بنك على حدا ولكل مجموعة متشابهة من البنوك، ورأسيا لكل عنصر من عناصر الأداء البنكي الستة المشار إليها للجهاز البنكي ككل، وبالتالي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات الرقابية والإجراءات التصحيحية التي تعقب التفتيش، كما يحدد درجة الشفافية في عكس البيانات المرسلة بواسطة البنوك للبنك المركزي ومدى مصداقية المراجع وهذا ما ينجر عنه التقليل من نسبة الوقوع في أخطاء التصنيف التي قد تحدث في حالة اعتماد أنظمة تقييمية أخرى لا تستوفي معاييرها مبدأ الشفافية(حمودي، د س، ص6)، وعليه فان الغرض من استخدام نظام التقييم المصرفي CAMELS، هو تحديد المخاطر البنكية التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية للبنك والتي تتطلب بذل عناية رقابية خاصة وتحديد أولويات الرقابة اللازمة أو تدّخل السلطة النقدية(**مخلف ، 2013، ص6**).

المحور الرابع: تقييم وضعية بنك الخليج الجزائر باعتماد مؤشرات نظام CAMELS:

1– نشأة بنك الخليج الجزائر هو بنك تجاري بموجب القانون الجزائري، وعضو في مجموعة أعمال الشرق الأوسط KIPCO "شركة مشاريع الكويت القابضة"، تأسس هذا البنك في 2003 بعد حصوله على ترخيص من بنك الجزائر المركزي، وبدأ عمله في مارس 2004 برأسمال قدره 10.000.000.000 دج بهدف المساهمة في التنمية الاقتصادية والمالية بالجزائر، كما يعمل على إعلام الأفراد، المؤسسات والمساهمين بمختلف التطورات والتغيرات الحاصلة بالمنتجات والخدمات المالية بشكل مستمر، واستجابة منه لتطلعات عملائه يقدم هذا البنك بالإضافة للمنتجات التقليدية، خدمات تتوافق والشريعة الإسلامية(**الموقع الالكتروني للبنك**)، وفي سنة 2013 قام البنك بإطلاق خدمة الدفع الالكتروني ليصبح بذلك البنك الأول في السوق المحلية لتقديمه البطاقات الدولية، كما حاز البنك خلال هذه السنة على جائزة التميّز في مجال الخدمات التشغيلية للمؤسسات المالية العالمية من ويلس فارجو، كما فاز بجائزة العمليات الذهبية في عمليات تمويل التجارة من كومرز بنك في عامي 2013 و2014 وجاءت الجائزة تقديرا للشراكة المتميزة بين الجانبين، أما في سنة

2014 حصل البنك على جائزة أفريك كارتي تقديرا على التكنولوجيا التي يستخدمها في بطاقات الائتمان، كما أطلق خدمة تحويل الأموال على الموقع الالكتروني له وتقديم بطاقة ماستر كارد البلاتينية للعملاء، واستمر البنك خلال سنة 2015 بأتمة العمليات من خلال ادخال إجراءات ائتمانية جديدة لتسهيل معالجة ملفات الائتمان الخاصة بالشركات واطلاق منتجات التأمين، (عالم كيبكو2016، ص ص 82،83)، ولقد اتسعت شبكة بنك الخليج لتشمل 60 وكالة تقليدية سنة 2016 بعدما كان عددها 58 وكالة سنة 2015، كما ارتفع العدد الإجمالي للحسابات البنكية به من 159696 حساب سنة 2015 الى 188812 حساب سنة 2016، في حين ارتفع عدد الموظفين به سنة 2016 الى 922 موظف بعد أن كان عددهم 899 و828 موظف خلال سنتي 2015 و2014 على التوالي (التقرير السنوي لبنك الخليج 2016).

وترتكز إستراتجية هذا البنك على خمسة مجالات هي (الموقع الالكتروني للبنك):

– إدارة الجودة الشاملة: حيث يندرج ضمنها كافة الإجراءات المتخذة من طرف البنك من أجل تحقيق جودة الخدمة البنكية مع العملاء الداخليين والخارجيين.

– توسيع شبكة الوكالة: جعل الوكالات أقرب للعملاء مع تقديم منتجات بمزايا وخدمات مصممة عالميا.

– توسيع عروض المنتجات والخدمات بهدف تلبية توقعات الجميع.

– تركيز إدارة الموارد البشرية على الأداء من خلال تحفيز العمال حسب النتيجة المحققة.

– السعي إلى اكتساب حصص في السوق: من خلال النمو والتوسع في اكتساب حصص في السوق والمشاركة في تنمية الاقتصاد الجزائري.

ولقد تمكن بنك الخليج الجزائر بالرغم من الضغوط المتزايدة على الاقتصاد الجزائري خلال السنوات الثلاث الأخيرة والناجمة عن انخفاض سعر البترول واستمرار انخفاض قيمة الدينار الجزائري من تقديم أداء لائق، فخلال سنة 2017 وبالعملة المحلية نمت القروض والسلفيات بواقع 30 % ونمت الإيرادات بواقع 30%، بينما ازداد صافي هامش الفائدة الى 23% مقارنة بـ 22% في سنة 2016، واستمر بنك الخليج في زيادة حصته السوقية بالقطاع البنكي للأفراد عن طريق افتتاح المزيد من الفروع عبر الجزائر وتقديم منتجات وخدمات جديدة وتعزيز تجربة العملاء، كما تمكن البنك خلال سنة 2017 من تخفيض تكاليفه التشغيلية والتقليل الى حدّ كبير من نسبة التكاليف الى الدخل حيث قدرت بـ 48% مقارنة بـ59% سنة 2016، أما معدل كفاية رأس المال فقد بلغ 15.90%. (التقرير السنوي لبنك برقان، 2017، ص24). أما في 2016، فإجمالي أصول وقروض وودائع البنك نمت بـ 7%، 12% و8% مقارنة بسنة 2015، كما نمت الأموال الخاصة بـ

14% في حين تراجعت النتيجة الصافية بـ 27.47% مقارنة بسنة 2015 (التقرير السنوي لبنك الخليج، 2016)، وهو ما يوضحه الشكل التالي.

الشكل رقم01: بعض البيانات المجمعة لبنك الخليج الجزائر.

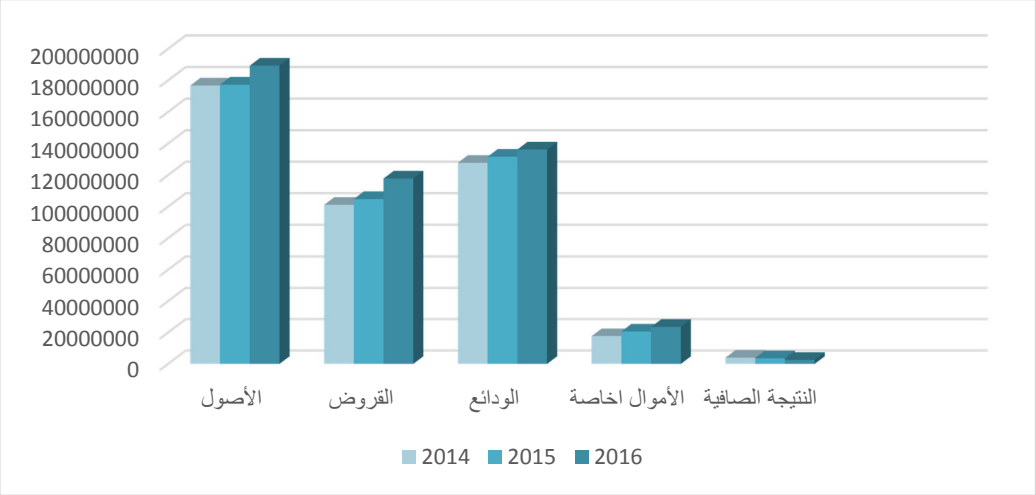

المصدر: من اعداد الباحثين بناءا على التقرير السنوي لبنك الخليج الجزائر 2016، https://www.agb.dz/PDF-AGBRapportAnnuel2016.html.

2- تحليل وضعية بنك الخليج – الجزائر- :

* **تحليل كفاية رأس المال:** إن هدف البنك الرئيسي من إدارة رأس المال هو ضمان الالتزام بالمتطلبات التنظيمية لرأس المال والمحافظة على معدلات رأس المال الجيدة لدعم الأعمال التي يقوم بها وتحقيق أعلى قيمة يحصل عليها المساهمون، كما يقوم البنك بإدارة قاعدة رأس المال لتغطية المخاطر المتعلقة بالأعمال.

لقد بلغ معدل كفاية رأس المال 19.4٪ سنة 2016 مسجلا بذلك تراجع بـ 3.44 نقطة عن سنة 2015 أين بلغ 22.84% وهو أعلى من الحد المطلوب تحقيقه من بنك الجزائر والبنك المركزي الكويتي -باعتبار أن بنك الخليج بنكا خاصا- والمقدّر بـ 12.5٪، في حين بلغت نسبة الشريحة الأولى من رأس المال 18.3٪ سنة 2016 بعد أن تراجعت هي الأخرى عن سنة 2015 حيث قدّرت بـ 21.83% وهي كذلك أعلى من النسبة الرقابية المطلوبة والبالغة 10.5٪ وفقا لبنك

للبنك المركزي الكويتي وتتوافق أيضا مع متطلبات بنك الجزائر ومقررات لجنة بازل الثانية والثالثة، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم02: نسب كفاية رأس المال لبنك الخليج الجزائر خلال سنتي 2014، 2015 و2016.

/	2014	2015	2016	وفقا لمؤسسة EXAMINER ORIONTATION	التصنيف
نسبة الشريحة الأولى من رأس المال	12.02%	21.83%	18.3%	أكبر من 5٪	1
معدل كفاية رأس المال	13.08%	22.84%	19.4%	أكبر من 10٪	1
التصنيف الإجمالي	/	/	/	/	1

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك برقان 2014، 2015، 2016.

وبناءا على مؤشرات التصنيف السابقة يلاحظ أن قاعدة رأس مال بنك الخليج جيدة (أي التصنيف رقم 1).

* **تحليل جودة الأصول:** تعتبر جودة الأصول الفاعل الحاسم في نشاط البنك، لأن ذلك سينعكس على قدرة البنك في توليد دخل أكثر ومنه تحقيق تقييم أفضل للسيولة، رأس المال والإدارة.

ولتقييم جودة أصول بنك الخليج الجزائر نقوم بدراسة النسب التالية:

– نسبة تغطية القروض المتعثرة لاجمالي المخصصات. – نسبة الأصول الثابتة والاستثمارات إلى إجمالي رأس المال. – نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض.

والتي نلخص قيمها في الجدول التالي:

جدول رقم 03: تقييم جودة أصول بنك الخليج لسنتي 2014 -2015.

	2014	2015	2016
نسبة تغطية القروض المتعثرة لإجمالي المخصصات	٪60.8	٪41.7	42.3٪
التصنيف السنوي	3	2	2

استثمارات في أوراق مالية	0	0	5131507
مباني ومعدات	9972761	11884436	16190047
موجودات أخرى	5370577	2123303	2294092
إجمالي رأس المال	17768278	20719797	23621863
نسبة الأصول الثابتة والاستثمارات إلى إجمالي رأس المال	**٪86.35**	**٪67.60**	**٪99.97**
التصنيف السنوي	**4**	**3**	**4**
نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض	**2.3%**	**3.6%**	**4%**
التصنيف السنوي	**1**	**1**	**1**
التصنيف الكلي السنوي للأصول	**3**	**2**	**2**
التصنيف الكلي للأصول	**2**		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير السنوي للبنك سنة 2015، مرجع سابق الذكر.

من خلال الجدول نجد أن جودة أصول بنك الخليج الجزائر تحمل التصنيف رقم 2 وفقا لتصنيفات نظام **CAMELS**، بمعنى أن البنك يظهر خصائص مشابهة لجودة الأصول المصنفة برقم 1 وهو قريب من التصنيف الجيد، ويعزى ذلك إلى استمرار التحسن في جودة الأصول ونسب التغطية من المخصصات كما يعود إلى تحسن نسبة القروض المتعثرة على الرغم من ارتفاعها حيث بلغت 4٪ سنة 2016 بعد أن كانت 2.3 ٪ خلال سنة 2014، والى توجه البنك إلى تنويع محفظته الإقراضية بهدف الرفع من جودتها.

* **تحليل كفاءة الإدارة:** وتشمل كل من الحوكمة، الموارد البشرية، الإجراءات، المراقبة والتدقيق، نظام المعلومات والتخطيط الاستراتيجي ويمكن تلخيص أهم مؤشرات تحليل كفاءة إدارة بنك الخليج في النقاط التالية:

أ- **واقع الحوكمة في بنك الخليج:** تعتبر الحوكمة جزء لا يتجزأ من ثقافة البنك، فالبنك يعمل على توعوية الإداريين والموظفين دوما المعايير بالمتطلبات العالمية للحوكة، كما يمتثل البنك بشكل صارم للقوانين المعمول بها وتعليمات الحوكمة الصادرة عن بنك الجزائر وبنك الكويت المركزي،

كما يسعى لتبني أفضل الممارسات الدولية بهذا المجال بهدف إنشاء هيكل قوي وسليم للحوكمة وإرساء أنشطة تطبيقية شفافة بهذا الإطار وكذا تعزيز مبادئ الحوكمة مع مختلف أصحاب المصالح بما في ذلك الجهاز الرقابي والمساهمين ومجتمع الأعمال.

ب – الالتزام بتشريعات وأنظمة بنك الجزائر: يلتزم بنك الخليج بكافة القوانين والقرارات والتعليمات الصادرة عن الهيئات الرقابية كبنك الجزائر ويسعى لتعزيز التزامه بالمتطلبات التنظيمية والتشريعية المرتبطة بالإفصاح والشفافية، ناهيك عن أنه الملاحظ من تحليل كفاية رأس مال بنك الخليج التزامه بالمتطلبات التنظيمية لرأس المال المقترحة من قبل لجنة بازل وكذلك بقرارات بنك الجزائر هذا ويمتثل البنك أيضا لتعليمات الحوكمة الصادرة عن بنك الجزائر كما تخضع أنظمته الرقابية الداخلية للتعليمات واللوائح المفروضة على البنوك من قبل بنك الجزائر.

جـ– كفاية وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية: أنظمة الرقابة الداخلية هي جزء لا يتجزأ من عمليات البنك في إدارة أعماله، لذلك فان البنك يعمل على: التحديث المنتظم لسياسات المراجعة، خلقه لوحدات متخصصة في الرقابة كوحدة الالتزام الرقابي وإدارة المخاطر والتدقيق الداخلي، توافر مراجعة مستقلة من قبل مجموعة التدقيق الداخلي لتقييم عمليات البنك وإجراءاته وأنظمته وفقا لخطة التدقيق السنوية المعتمدة.

د– الموارد البشرية: يسعى البنك إلى تعيين أفضل الكوادر والاحتفاظ بهم، كما يوجه البنك موظفيه للعديد من الدورات التدريبية قصد الرفع من أدائهم للعمل المناط لهم، وتم تصميم هيكل الرواتب المطبق بالبنك على أساس المساواة مع توفير المرونة لتحقيق درجات مختلفة من الأداء الفردي ومستويات المسؤولية، وتطبق سياسة المكافآت لدى البنك بصورة متسقة من أقل الدرجات الوظيفية إلى أعلاها.

هـ– إدارة المخاطر: يسعى البنك إلى الحفاظ على ثقافة قوية لإدارة المخاطر وإدارة العلاقة بين المخاطر والمكاسب داخل وعبر كل من وحدات العمل التي تصاحبها المخاطر داخل البنك، كذلك يعمل البنك على مراجعة سياسات وممارسات إدارة المخاطر لديه باستمرار للتأكد من عدم تعرض البنك لتقلبات كبيرة في التقييم والأرباح.

تأسيسا على ما سبق وبالنظر إلى النتائج المالية المحققة، يمكن القول أن تحليل كفاءة إدارة بنك الخليج توضح على توفره على تصنيف مرضي فهو يراعي القوانين والأنظمة المنبثقة عن بنك الجزائر وكذا بنك الكويت المركزي كما أن تطبيقات إدارة المخاطر والحكومة والرقابة الداخلية مرضية نسبيا، ولديه اهتمام واسع بالموارد البشرية الموظفة لديه.

* **تحليل الربحية:** وذلك باعتماد مؤشر معدل العائد على الأصول وكذا معدل العائد على حقوق الملكية ونسبة التكاليف للايرادات، حيث سجل الأول تراجعا في النسبة خلال السنوات الثلاثة ليبلغ 1.5% سنة 2016 بعد أن كان هذا المعدل يقدر بـ 2.6% سنة 2014 ، كما سجل الثاني انخفاضا هو الأخر حيث تراجع بـ 10.9 نقطة سنة 2016 مقارنة بسنة 2014 ورغم ذلك لايزال في مستويات جيدة حيث أن النسب كانت أكبر من 0.4 وبالتالي فالبنك يصنف هنا في الرقم 1، في حين ارتفعت نسبة التكاليف للايرادات من 31.76٪ في سنة 2014 إلى 39.64٪ خلال سنة 2015 واستمرت في الارتفاع لتسجل ٪ 56.71 سنة 2016، والجدول التالي يلخص قيم هذه المؤشرات مع تصنيفاتها وفقا لنظام **CAMELS**.

جدول رقم04: نسب تصنيف الربحية وتصنيفاتها.

	2014	2015	2016
معدل العائد على الاصول	**%2.6**	**2.2%**	**1.5%**
التصنيف السنوي	**1**	**1**	**1**
معدل العائد على حقوق الملكية	**٪22**	**٪17.2**	**٪11.1**
التصنيف السنوي	**1**	**1**	**1**
الأعباء البنكية	1273759	1438491	1492575
الإيرادات	4010423	3628435	2631793
نسبة المصروفات إلى الإيرادات	**%31.76**	**39.64%**	**56.71%**
التصنيف السنوي	**1**	**1**	**2**
التصنيف الكلي السنوي	**1**	**1**	**1**
التصنيف الكلي	**1**		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات مستخرجة من التقرير السنوي لبنك الخليج 2016.

من الجدول نصل إلى القول بان بنك الخليج الجزائر اخذ التصنيف 1 من سلم تصنيفات نظام **CAMELS**، بمعنى أن البنك يحقق أرباح مرضية يستطيع من خلالها تلبية متطلبات الاحتياطات.

***تحليل السيولة:** وذلك بالاستناد على مجموعة من المؤشرات أهمها: **نسبة القروض إلى الودائع** أو ما يعرف بنسبة التوظيف حيث عرفت ارتفاعا من 79.11٪ في سنة 2014 إلى 86.51٪ في سنة 2016، وهي نسب كبيرة لأنها تفسر منح البنك قروضا اكبر من حجم سيولته، وبما أن النسب الثلاث تفوق 71 ٪ فهذا يعني أن تصنيف البنك هو 5، كما تمّ الاعتماد على **نسبة السيولة الحاضرة** والتي بلغت ٪45.29 و 36.87٪ و20.38 ٪ خلال سنتي 2014، 2015 و 2016 على التوالي، وهي نسب جيدة لأنها توضح قدرة البنك على مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل، وأيضا تم تحليل سيولة بنك الخليج بالاعتماد على **نسبة القروض إلى إجمالي الأصول** والتي قدرت بـ: 57.21٪ سنة 2014 و59.13 ٪ سنة 2015 ثم ارتفعت سنة 2016 لتصبح 62.24٪، وبالتالي فتصنيف هذه النسبة خلال سنة 2014 و2015 هو 2 لأن قيمتها كانت أقل من 60 ٪ وأما في سنة 2016 فتصنيفها و 3 مادامت قيمتها أقل من 65 ٪ وأكبر من 60 ٪ وهو ما يوضحه الجدول التالي.

جدول رقم 05: نسب تحليل سيولة بنك الخليج الجزائر.

	2014	**2015**	**2016**
القروض	101162236	104883046	117870551
الودائع	127879050	131680266	136255900
نسبة القروض إلى الودائع	**79.11%**	**79.65%**	**86.51%**
التصنيف السنوي	**5**	**5**	**5**
قيم في الصندوق، بنك الجزائر، الخزينة، ccp	60230137	49344833	29544542
سندات عمومية	0	0	0
سندات البنك المركزي	0	0	0
السيولة الحاضرة	**60230137**	**49344833**	**29544542**
ديون في ذمة المؤسسات المالية	2170	0	0
الودائع	122863971	125339056	136255900
خصوم أخرى	9529897	8486515	8675252
الخصوم المستحقة على المدى القصير	**132396038**	**133825571**	**144931152**
نسبة السيولة الحاضرة	**45.29%**	**36.87%**	**20.38%**
التصنيف السنوي	**1**	**1**	**1**
القروض	101162236	104883046	117870551

الأصول	176819451	177377510	189382415
نسبة القروض إلى إجمالي الأصول	**57.21%**	**59.13%**	**62.24%**
التصنيف السنوي	**2**	**2**	**3**
التصنيف الكلي السنوي	**3**	**3**	**3**
التصنيف الكلي	**3**		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير السنوي 2015، 2016 مرجع سابق الذكر.

من الجدول السابق نجد أن سيولة بنك الخليج تأخذ التصنيف 4 وفق نظام التقييم الأمريكي **CAMELS** وهو ما يفسر وجود مشاكل سيولة حادة لدى البنك وعليه اتخاذ قرارات بضرورة تقوية مركز السيولة لتلبية احتياجاته الآنية والطارئة.

* **تحليل الحساسية لمخاطر السوق:** تتمثل مخاطر السوق في أن تؤدي التغيرات في أسعار السوق بما في ذلك أسعار تحويل العملات الأجنبية وأسعار الفائدة والهوامش الائتمانية إلى تخفيض إيرادات البنك أو قيمة محافظه الاستثمارية، لذلك فان البنك يقوم بإجراء تقييم للمخاطر المادية مثل مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، مخاطر التركز الائتماني، مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر السيولة، المخاطر القانونية، مخاطر السمعة...الخ، ويتم استعراض ومناقشة توزيعات رأس المال على نتائج المخاطر من قبل لجنة المخاطر وذلك للتأكد من تخصيص القدر الكافي من رأس المال لكل من المخاطر على حدى.

– **حساسية البنك لمخاطر سعر الفائدة:** يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم التطابق أو وجود فجوات في مبالغ الأصول والخصوم وأدوات خارج الميزانية التي تستحق أو يعاد تسعيرها في فترة محددة، ولتحديد مدى حساسية بنك الخليج لمخاطر الفائدة نعتمد على تحليل الفجوة التي هي عبارة عن الفرق بين الأصول ذات الحساسية لسعر الفائدة والخصوم ذات الحساسية لسعر الفائدة.

الجدول رقم06: تحليل الفجوة.

/	2014	2015	2016
الأصول ذات الحساسية للتغير في سعر الفائدة	**101245976**	**114024939**	**141353734**
حقوق على المؤسسات المالية	83 740	9 141 893	18 351 676

حقوق على العملاء	101 162 236	104 883 046	117 870 551
استثمارات في الأوراق المالية	0	0	5 131 507
الخصوم ذات الحساسية للتغير في سعر الفائدة	**132396083**	**133825571**	**144931152**
ديون بذمة المؤسسات المالية	2170	0	0
ودائع للعملاء	122 863 971	125 339 056	136 255 900
خصوم أخرى	9 529 897	8 486 515	8 675 252
ديون تابعة	0	0	0
الفجوة	**(31150107)**	**(19800632)**	**(3577418)**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الخليج 2015 و2016.

من الجدول السابق نلاحظ أن الخصوم الحساسة للتغير في أسعار الفائدة أكبر من الأصول الحساسة للتغير في أسعار الفائدة، وبما أن الفجوة سالبة فهذا يعني أنّ ارتفاع الفوائد سيجعل البنك يخسر وانخفاضها سيجعله يربح.

بالإضافة إلى أن بنك الخليج الكويت يتعرض لمخاطر أخرى هي: **مخاطر العملات** و**مخاطر السيولة مخاطر التشغيل** التي تنشأ من الإخفاق في توفير الرقابة المناسبة لكافة جوانب التوثيق والمعالجة والتسوية والمحاسبة عن المعاملات ويتم إدارتها بالبنك من خلال تنويع استثماراته.

إن كل ما توفر لدينا من معلومات حول حساسية بنك الخليج لمخاطر السوق لم يتح لنا فرصة تصنيف هذا المؤشر وفقا لنظام التقييم المصرفي الأمريكي، إلا أنّ هذا لا يمنع كذلك من الحكم الشامل على بنك الخليج وتصنيفه وفقا لهذا المعيار حيث نجد أن التصنيف الكلي لبنك الخليج الجزائر وفقا لمكوناته الخمس يوضح مايلي:

الجدول رقم07: التصنيف الشامل لبنك الخليج الكويت وفقا لنظام CAMELS.

تصنيف المؤشرات	2014	2015	2016
تصنيف رأس المال	1	1	1
تصنيف جودة الأصول	3	2	2

تصنيف الربحية	1	1	1
تصنيف السيولة	3	3	3
التصنيف السنوي	2	2	2
التصنيف الكلي	**2**		

المصدر: من إعداد الباحثين.

من الجدول أعلاه يتبين أن بنك الخليج الجزائر يمكن منحه التصنيف رقم 2 حسب نظام التقييم المصرفي الأمريكي، بمعنى أن الموقف مرضي وسليم نسبيا بفعل وجود بعض القصور لذلك يجب معالجة السلبيات والمرتبطة أساسا بعدم قدرته على إدارة السيولة.

خلاصة: لقد أسفرت هذه الدراسة عن التزام بنك الخليج الجزائر بتحقيق نسبة ملاءة تفوق الحد الأدنى الجديد المحدد من قبل لجنة بازل، كما وضحت بأنّ تحليل الأصول التي يملكها بنك الخليج تميزت خلال السنوات الثلاث محل التقييم بالجودة اللازمة وذلك وفقا للتصنيف المتحصل عليه وفقا لنظام **CAMELS**، ناهيك عن أنها أظهرت بأن هذا البنك يحوي على طاقم إداري شامل ومتكامل يوفر له القدرة على النمو والتطور والاستمرارية واكتساب المزايا التنافسية للحفاظ على حصته السوقية، وبالرغم من تحقيق البنك لأرباح مرضية تضمن له البقاء إلا انه يعاني من مشكلة في إدارته للسيولة.

تأسيسا على ما سبق فإننا نصل للقول بان نظام التقييم المصرفي الأمريكي عن طريق تصنيف سلمي لتركيبة مؤشراته الستة يوفر تحليل شامل لسلامة الوضعية المالية والتشغيلية والإدارية لأي بنك من عدمها، وهذا ما يتوافق وفرضية البحث التي تمّ وضعها.

المراجع:

- الخضيري، محسن احمد.(2009). خصخصة المصارف والبنوك: مقدمة في علم إدارة التوازنات الاقتصادية. مصر: ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع.
- الربيعي، حاكم محسن، راضي حمد عبد الحسين.(2011). حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة. عمان: دار اليازوري.
- النعيمي، شهاب الدين حمد.(2012). التنبؤ بأداء وربحية الشركات باستخدام معادلة Tobin'sQ، دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. *مجلة*

دراسات محاسبية ومالية، المجلد السابع، العدد 20، جامعة بغداد، العراق. https://iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=68100.

- الحناوي محمد صالح، مصطفى نهال فريد.(2008). الإدارة المالية: التحليل المالي لمشروعات الأعمال. مصر: المكتب الجامعي الحديث.

- بريكة، السعيد و مسعي، سمير.(2009). "تقييم المنشأة الاقتصادية : مدخل القيمة الاقتصادية المضافة EVA".جامعة محمد بوضياف: بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول بعنوان صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، مركز البحوث والدراسات الجزائرية.

- بوصافي، كمال وشياد فيصل.(2010). معايير نجاح البنوك الاسلامية: تحليل متعدد المعايير، International Confrence On Islamic Banking And Finance : Crossborder Pratices And Litigations, 15-16 June.

- جمال، ناجي، غادر محمد.(2013).المحاسبة المصرفية. بيروت: دار المنهل اللبناني.

- جعدي، شريفة،2014/2013، قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية: دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة 2006-2012. جامعة قصدي مرباح ورقلة: أطروحة دكتوراة علوم تخصص: دراسات مالية واقتصادية.

- جلدة، سامر.(2009). البنوك التجارية والتسويق المصرفي، الطبعة الأولى، دار أسامة، عمان.

- حمودي، علي عبد الرضا، مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات: دراسة تطبيقية –حالة العراق–، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي.

- دادان، عبد الغني.(2006). قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية. *مجلة الباحث*.(العدد 04).

- دادن، عبد الغني.(2007/2006). قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية: نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية حالة بورصتي الجزائر وباريس. جامعة الجزائر –الجزائر العاصمة: أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

- زيتوني، عبد القادر، دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك، http://www.kantakji.com/banks ، بتاريخ 19.12.2015، الساعة: 07:22.

- طالب علاء فرحان، المشهداني، شيخان، إيمان.(2011). الحوكمة المؤسستية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف. عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.

- عبد العال، طارق.(2011). تقييم أداء البنوك التجارية: تحليل العائد والمخاطرة. مصر: الدار الجامعية.
- عثمان، محمد داود.(2008). أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنك: دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية باستخدام معادلة Tobin's Q . الأردن: أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الفلسفة في تخصص المصارف الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
- عثمان، محمد داود.(2013). إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره. عمان: دار الفكر ناشرون وموزعون.
- كاظم، نور محمد ثابت.(2013). تقييم فاعلية إدارة الائتمان المصرفي – إطار مفاهيمي. *مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية*.(العدد 10).
- مخلف، سليمان.(2013). نظام التقييم المصرفي CAMELS. *مجلة المحاسب العرب*. (العدد 11).
- الموقع الالكتروني لبنك الخليج الجزائر.
- التقارير السنوية لبنك الخليج الجزائر 2014، 2015، 2016.
- التقارير السنوية لبنك برقان 2015، 2016، 2017.
- عالم كيبكو2016.